باب الأخبار العلمية

ما يجب ان تعرفه عن

مؤتمر نزع السلاح بجنيف

جوّ المؤتمر

من مفارقات الحياة ان تحمل الينا البرقيات في آنٍ واحد انباء الحرب في الشرق الاقصى واعمال مؤتمر نزع السلاح الملتئم في جنيف. اما بواعث الحرب في الشرق الاقصى فمديدة معقدة؛ اشرنا الى طرفٍ منها في المقال المنشور في هذا العدد نقلاً عن الفيلسوف برتراند رسل وسوف نوفي الباقي حقهُ في اعداد تالية

اما مؤتمر جنيف فالبواعث عليهِ بيّنة جلية. لقد اصبح التزاحم في التسلح بين الدول عملاً كبير النفقات وينطوي على اخطار تهدّد العمران. فجيوش الامم العاملة الآن تبلغ نحو اربعة ملايين ونصف مليون جندي يضاف اليها نحو مليوني جندي خاضعة لقواد الصين وحكوماتها. والطيارات الحربية التي تملكها الدول العشر الكبيرة ١٢٠٠٠ طيارة او تزيد. والبوارج الحربية اربعة آلاف بارجة مجموع حمولها نحو ٥٣٠٠٠٠٠ طن. ويقدر ما ينفق على الاسلحة الحربية والجيوش المختلفة بثمانمائة مليون جنيه يقابلها ٥٠٠ مليون جنيه قبيل نشوب الحرب الكبرى

وقد اجتمع في جنيف مندوبو ستين امة ليحاولوا الوصول الى اتفاق على تحديد قوى الجيوش والاساطيل البحرية والجوية. اجتمعوا في ازمة مالية آخذة بخناق العالم، لا يختلف وقعها الا العمل الدولي المشترك. لقد انهار نظام التعويضات — انهياراً وقتياً على الاقل — واشتدت سواعد هتلر وانصارهُ في المانيا اشتداداً اقلق فرنسا، وتطاير شرر الحرب من الشرق الاقصى لوقوع الواقعة بين الصين واليابان

ما اثر كل هذه العوامل في مؤتمر جنيف؟ هل تحمل الضائقة المالية حكومات الدول المختلفة على الاقلال على الاقتصاد بنقص اسلحتها البرية والبحرية والجوية، او تحملها اضطراب الاحوال السياسية في اوربا الوسطى والشرق الاقصى على التظاهر والمساومة وهي لا تنوي فعلاً اية نقص او اية تحديد؟ هل تؤخذ مجازفة اليابان في منشوريا والصين دليلاً على انهُ لا بدّ من عقد معاهدات جديدة

ضمانة سلامة الامم المتعاقدة ، او تؤخذ تسويغاً للمضي في زيادة التسلح لتحقيق هذا الغرض ؟ هل التسلح ومان التعويض مسألتان مختلفتان ، او هما وجهان لمسألة واحدة ؟

فالمشكلة كما ترى معقدة كل التعقيد . ولذلك لاينتظر ان يأتي المؤتمر بنتائج سريعة تبهر الانظار وتستولي على صفحات الجرائد الاولى

اما المسألة الاساسية التي تدور حولها مباحث المؤتمر فهي مسألة « السلامة » Security اي ضمان سلامة كل امة من الاعتداء عليها . واما المسائل الثانوية — على خطورتها — فمحورها طرق نقص الاسلحة البرية والبحرية والجوية أو تحديدها . والبحث في هذه المسائل لن يجدي نفعاً الا اذا اتفقت حكومات الامم الممثلة فيه على المسألة الاولى

فموقف الحكومة الفرنسية يتلخص في ان فرنسا قد نقصت « اسلحتها » الى ادنى حد يتفق وما يقتضيه الاحتفاظ بسلامتها في حالة اوربا الحاضرة . وهي لا تستطيع ان تمضي في هذا النقص الا اذا اشتركت معها الدول الاخرى في حمل تبعات السلام اي في ضمان سلامة الدول المشتركة . وهي اذاً لاتكتفي بنقص نسبي في السلاح الدولي . والواقع ان الحكومة الفرنسية ترى ان التحول يجب ان يتناول النظام الدولي قاطبة . واذاً فالحل الاساسي يجب ان يكون حلاً سياسياً شاملاً لا حلاً فنياً ، ضيق النطاق

وقد وقفت فرنسا هذا الموقف من نحو ١٢ سنة فصرحت ان نقص السلاح لايستطاع الا اذا زادت ضمانات « السلامة » . ولما كان هذا هو المبدأ الذي تجري عليه معظم دول اوربا ، فمن الواضح ان مؤتمر جنيف ، لا يستطيع ان ينظر في وسائل نقص السلاح الا اذا اتفقت اعضاؤه على ان هذا النقص ممكن اولاً . فما صحة مسألة « السلامة » التي يصر الفرنسيون على جعلها اساساً لكل نقص في التسلح ؟ وما الوسائل التي اقترحت لحلها ؟ وما المسائل الثانوية التي سوف يواجهها المؤتمر في اثناء انعقاده ؟

مسألة « السلامة »

ترى الحكومة الفرنسية انهُ لا بدَّ من « تنظيم السلام » على اساس راسخ توطئةً لاي بحث مجدٍ في نقص السلاح . وقد حاول بعض المشتغلين بالشؤون العامة مراراً « تنظيم السلام » على هذا الاساس في السنوات التي تلت الحرب الكبرى ومعاهدة فرساي . فذكرها وذكر الاعتراضات التي وجهتها اليها حكومة فرنسا يكفيان لبيان ما تقصده فرنسا « بضمان سلامتها » الذي تجعلهُ اساساً لكل اتفاق على نقص سلاحها

﴿ فرساي ﴾ ان في عهد جمعية الامم الذي كتب في مؤتمر الصلح ، ما يضمن مساعدة فرنسا أو غيرها من اعضاء الجمعية في حالة الاعتداء عليها أو تهديد سلامتها . وهذا الضمان منصوص عليهِ في البندين ١١ و ٢٠ من عهد جمعية الامم وخصوصاً في البند

١٦ الذي ينص على ما يأتي : « اذا عمد احد اعضاء الجمعية الى الحرب متجاهلاً عهوده ، اصبح بحكم الطبع كأنه اتى عملاً حربياً ضد بقية اعضائها » . وفي هذه الحالة يقاطعهُ الاعضاء جميعهم ويصبح من حق « مجلس الجمعية » ان يقترح على حكومات الدول المختلفة الوسائل الحربية والبحرية والجوية التي تقدمها كل منها الى قوى الجمعية للمحافظة على عهودها »

على ان هذا لم يرض فرنسا . لان حكومتي روسيا والولايات المتحدة الاميركية خارجتان عن نطاق جمعية الامم . ثم ان في هذه البنود موضعاً للتأويل لا يرضى به العقل الفرنسي الدقيق . فقد يختلف اعضاء مجلس الجمعية على تعيين المعتدي ، فيتعذر على الجمعية ان تعمل ما يكفل المحافظة على عهودها . أو قد يتفق اعضاء المجلس ويقدمون مقترحاتهم الى اعضاء الجمعية ، ولكن هذا لا يحتم على الحكومات تنفيذ مقترحاتهم

﴿ وشنطن ﴾ وفي سنة ١٩٢١ انتقل مركز العناية « بالتسلح » و« ضمان السلامة » من اوربا الى وشنطن حيث عقد مؤتمر خاص بتحديد السلاح البحري فأسفر عنه معاهدتين احداهما رباعية ابرمتها حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان ، تعهدت فيها انها تتفاوض معاً مفاوضة صريحة شاملة اذا اعتدى على حقوقها في الباسيفيكي معتدٍ . ولكن الفرنسيين يرون ان هذا التعهد مقتصر على ناحية خاصة من سطح الكرة ، وانهُ لا يتعدى حق « المفاوضة الصريحة الشاملة »

﴿ جنيف ﴾ وفي السنة التالية لمؤتمر وشنطن (١٩٢٢) تلقت جمعية الامم من اللورد روبرت سسل اقتراحاً غرضهُ ربط « نزع السلاح » بمسألة « ضمان السلامة » ، وهو يشتمل (اولاً) على عقد معاهدة دفاعية تشترك فيها الدول التي تختار ذلك وفيها تتعهد كل منها بتقديم المعاونة الفعالة اللازمة ، وفقاً لنظام موضوع ، اذا اعتدي على احدها . و (ثانياً) على تعهد لنقص عام للسلاح اما باتفاق عام — وهو المفضل — أو باتفاقات خاصة يصح توسيع نطاقها حتى تضم كل البلدان

هذا الاقتراح لقي من الفرنسيين قبولاً لانهم كما قدمنا يقولون بان « ضمان السلامة » توطئة لا بد منها لنزع السلاح أو نقصه . فأيد مندوبو فرنسا في جمعية الامم اقتراح اللورد سسل . ووضعت صور مختلفة لتنفيذ الاقتراح المذكور . ولكنهُ اهمل لمعارضة حكومة العمال الاولى في بريطانيا لهُ

﴿ جنيف ايضاً ﴾ وبعد ما اهمل اقتراح سسل المعروف (بمعاهدة الضمان المتبادل) اشتركت وزارة العمال البريطانية ، وزارة هريو الفرنسية في وضع ما يعرف ببروتوكول سنة ١٩٢٤ وهو لا يختلف اختلافاً كبيراً عن اقتراح سسل وانما يعلق شأناً كبيراً « بالتحكيم » لفض الخلافات التي قد تفضي الى اعتداء امة على اخرى وخرق سلامتها .

ولما كان « ضمان السلامة » اساساً في هذا البروتوكول ايضاً ايدتهُ فرنسا ولكن حكومة المحافظين التي تلت حكومة العمال في بريطانيا عارضتهُ فاهمل فصهُ ولم تهمل مبادئهُ

﴿ لوكارنو ﴾ ذلك ان حكومة المحافظين التي رفضت بروتوكول ١٩٢٤ شرعت في سنة ١٩٢٥ تدمج بعض مبادئهِ في معاهدات لوكارنو . وهذه المعاهدات من وجهة النظر الفرنسية ، تتلخص في ان المانيا تعهدت فيها باحترام حدودها الغربية الحالية واتفاق فرنسا وألمانيا وبلجيكا على الامتناع عن اعتداء احداها على الاخرى او غزو بلادها وان بريطانيا وايطاليا تضمنان تنفيذ هذا العهد وتساعدان من يكون منها من موقعيهِ ضحية اعتداء لا مسوغ له

﴿ اعتراض الفرنسيين ﴾ وما تنطوي عليه معاهدات لوكارنو هو نفس ما تفهمهُ فرنسا وتريده اذ تطلب « ضمان سلامتها » ولكن معاهدات لوكارنو في نظرها غير كافية ، لان العهود التي قطعتها المانيا لبولونيا باحترام حدودها الشرقية ليست وافية كالعهود التي قطعتها لفرنسا وبلجيكا — ثم ان نطاق هذه المعاهدات ضيق ، لا يتعدى ناحيةً معينة من اوربا

﴿ باريس ﴾ واحدث المحاولات لحل « مسألة ضمان السلامة » يعرف بعهدة كلوغ وبريان وهي التي عقدت في باريس سنة ١٩٢٨ وبموجبها تعهدت خمسون امة « ان تتنازل عن الحرب كاداة من ادوات السياسة القومية » وان تفض بطرق سلمية كل نزاع يثور بينها . ولكن الفرنسيين يرون انها لا تضمن شيئاً ما لامة ذهبت ضحية عهد منكوث ، ولذلك لم تشهد فرنسا — ولا حلفاءها — تسرح جيوشها وتجرد حصونها ، اعتماداً على نصوص هذه العهدة

الحلول الممكنة

هذا موقف فرنسا وهو جدير بالعناية ، لما لفرنسا من المكانة الحربية ، ولما لها من المقام في تيار السياسة الاوربية بعد الحرب ، ولما ينتظر ان تناله من التأييد في مؤتمر جنيف من حلفائها في اوربا وهم كثر

وثمة ثلاث طرق للخروج من مأزق اصرار فرنسا على ان « ضمان السلامة يجب ان يتقدم نقص السلاح » . الاول هو التسليم برأي فرنسا والعمل بما يقتضيهِ . (الثاني) اقناع فرنسا بالتخلي عن رأيها الذي ما زالت مصرة عليهِ من سنة ١٩١٨ و(الثالث) الاستقلال عنها واشتراك الامم التي لا تصر على تقديم « السلامة » على نقص سلاحها .

(الحل الاول) ان تسليم الولايات المتحدة الاميركية برأي فرنسا ، يقتضي قبول الامة الاميركية جانباً كبيراً من التبعة في المحافظة على السلام العالمي . ولا لبس في ان هذا القبول ينطوي على امكان اشتراك الحكومة الاميركية في حرب قريبة او بعيدة ، برًّا بعهودها . وهذا يخرج باميركا عن سياسة العزلة isolation وعدم الاشتراك في شؤون اوربا

السياسية . التي ما زالت جارية عليها الى الآن

وقد تكون فرنسا منتظرة وقوع هذا التحول في سياسة اميركا ولكنها تعلم فيما نظن ان احتمال وقوعه بعيد، ولذلك فالمرجح انها تنتظر اقبال انكلترا على الاخذ به وتكتفي بذلك . فقد كانت فرنسا مستعدة ان توقع البروتوكول الذي أُعد سنة ١٩٢٤ من غير ان تنضم اليه الولايات المتحدة الاميركية. ولكن مصير البروتوكول كان مصير اقتراح سئل . فان الحكومة البريطانية لم تصرّ عليه — رغم ان حكومة بريطانية سابقة اقترحته — لان الولايات المتحدة الاميركية قابلته بريبة شديدة. وقد تكتفي فرنسا الآن بعناية انكلترا وعدم معارضة اميركا

﴿ الحل الثاني ﴾ ومحوره «نزع السلاح قبل ضمان السلامة» وهو مناقض للرأي الفرنسي ، وقد اخذت به اميركا وانضمت اليها ايطاليا من عهد قريب. فالسنيور غراندي، وزير خارجية ايطاليا ، صرح في اثناء زيارته الى اميركا في خريف السنة الماضية ان «السلامة» فكرة نفسية لا تعالَج الا اذا اقنعت امم الارض بقبول مبدأ نزع السلاح والتحكيم. ولو زال امكان حسم اي نزاع دولي بالسلاح والقوة ، لما فكر احد بمسألة « كيف تضمن سلامتي » فخضمان السلامة مشكلة لان تسلّح الامم جار على غير قاعدة او نظام. وبكلام آخر ، يقول غراندي «اذا شئنا ان نتقدم نحو تنظيم السلام العالمي » وجب ان ننظر الى سلامة كل امة، كنتيجة لنزع السلاح لا كشرطة له

وقد يتعذر اقناع الحكومة الفرنسية بسلامة المنطق في هذا الموقف المخالف لرأيها. ولكن ثمة الضائقة المالية العالمية ورغبة الحكومة الفرنسية في الاقتصاد واحجامها عن وقوف موقف المنعزل في السياسة الدولية والامل في ربط مسألة التسلح بالمسائل الدولية الاخرى التي تهم فرنسا — كل هذه الاعتبارات قد تقنع فرنسا بالتحول عن موقفها وليس ثمة ما يحول دون عقد اتفاق في مؤتمر جنيف يشمل التسلح والتعويضات وديون الحرب والممر البولوني

﴿ الحل الثالث ﴾ ولنفرض انهُ تعذر وجود حل لمشكلة « السلامة » وان فرنسا لم تتحول عن موقفها مصرة على ان ضمان سلامتها يجب ان يتقدم كل نقص في سلاحها — فكيف يخرج المؤتمر من هذا المأزق ؟ واذا تعذر الاتفاق مع فرنسا ، فهل يستطاع الاستقلال عنها في العمل ؟

خطب المستر هوتون الاميركي (سفير اميركا سابقاً في برلين ولندن) من عهد قريب فقال : « يجب الا يتحطم المؤتمر على صخرة الخلاف مع فرنسا . . . فاذا كانت الدول الكبرى او على الاقل اقربها الينا وأوثقها صلة بنا — تتفق على انقاص اسلحتها نقصاً محسوساً فأنا ارجو واتضرع ان تشترك اميركا معها». وهذا حل ممكن . ولكننا نراه غير محتمل ، لانهُ لا يتمّ الا اذا اقنعت دول اوربا ، التي ينقص سلاحها عن سلاح فرنسا بزيادة هذا الفرق بينها وبين فرنسا ، فيزيد

تفوق فرنسا الحربي عليها . ومن العجيب ان تجد امة تسلم بهذا

طرق تحديد السلاح

واذا فرضنا ان المسألة التي هي محور مباحث المؤتمر قد حُلّت باحدى الطرق المذكورة ، او بطريقة اخرى ، وان الامم اتفقت على نقص سلاحها فيجب حينئذٍ ان ينظر المؤتمر في طرق النقص او التحديد . وهذه الناحية من عمل المؤتمر تدور حول ثلاثة امور او اربعة

١ — ﴿ الجيش العامل والاحتياطي ﴾ اذا اجلنا النظر في دول اوربا وجدنا ان المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا — وهي الدول التي هزمت في الحرب الكبرى — الفت التجنيد الاجباري ، بمقتضى معاهدات الصلح . اما الدول الاخرى — ومنها الدول الجديدة التي انشئت بمقتضى هذه المعاهدات — فقد جرت على خطة التجنيد الاجباري وانشأت كل منها جيشاً احتياطياً مدرباً . ولما دارت المناقشات في اجتماعات اللجنة التمهيدية التي اعدت شؤون المؤتمر اختلف الاعضاء في هل يحسب هذا الاحتياطي المدرب من الجيش العامل لدى النظر في تحديد السلاح او لا يحسب ؟ فقال مندوبو اميركا وبريطانيا والمانيا — وهي دول لا احتياطي مدرب عندها — انهُ يحسب . اما مندوبو فرنسا وايطاليا وبولونيا فقالوا «لا» وقد فاز هؤلاء ومشروع المعاهدة الذي اعده لنظر المؤتمر لا ينص على اي طريقة لتحديد الاحتياطي المدرب وانما المشروع غير نهائي وقد تفتح المسألة من جديد في جلسات المؤتمر ولجانه

٢ — ﴿ محمول البوارج ﴾ يظن البعض ان مؤتمر جنيف سوف ينظر في الاسلحة البرية فقط لان الاسلحة البحرية قد حددت بموجب معاهدة واشنطن سنة ١٩٢٢ ومعاهدة لندن البحرية سنة ١٩٣٠ ولكن هذا خطأ فمعاهدة واشنطن حددت البوارج الكبيرة وهي تشمل بريطانيا واميركا واليابان وفرنسا وايطاليا ومعاهدة لندن حددت السفن الصغيرة Auxiliary وهي تشمل بريطانيا وأميركا واليابان فقط . ولكن ثمة مزاحمة شديدة بين الدول في بناء الطرادات والغواصات . ثم ان دول اوربا القوية بجيوشها الضعيفة بأساطيلها تميل الى مساومة الدول البحرية الكبيرة على نقص جيوشها لقاء نقص آخر في السلاح البحري . وهذا كلهُ مما سوف يعرض على مؤتمر جنيف

والاختلاف في مسألة تحديد السلاح البحري واقع بين طائفتين من الدول : الاولى تقول بتحديد مجموع محمول الاسطول ، ثم تكل دولة الحق في استعمال هذا المجموع كما تشاء فتبني السفن التي توافقها — غواصات او طرادات او غير ذلك — من دون ان يتعدى مجموع محمولها الحد المعين . والطائفة الاخرى تقول بوجوب تحديد محمول كل طائفة من السفن الحربية . فمحمول الغواصات لدولة كذا يجب الا يزيد عن كذا وهلم جرًّا . ففي

الطائفة الاولى ترى ايطاليا وفرنسا وفي الثانية بريطانيا والولايات المتحدة

والاقتراح الذي اتفقت اللجنة التمهيدية على تقديمه الى المؤتمر يجمع بين مزايا الرأيين فشمة تحديدٌ لمجموع حمول السفن . وتحديد آخر مرن لكل طائفة منها . والتحديد المرن يقصد به اذا حدد للدولة ما ١٠٠ الف طن لطائفة الطرادات حقّ لها ان تجعل حمول طراداتها ٨٠ الفاً وتستعمل الـ ٢٠ الفاً الباقية في بناء غواصات مثلاً . وهذا ايضاً قرار غير نهائي

٣ — ﴿ تحديد الميزانية الحربية ﴾ ثم هناك مسألة تحديد المعدات الحربية كالمدافع والبندقيات والذخيرة . وهنا ايضاً نجد اختلافاً بين الدول : فالطائفة الاولى — بزعامة فرنسا — تحبّذ هذا التحديد عن طريق تحديد الاموال المرصودة لهذه المعدات في ميزانية الدولة وحجتها في ذلك ان هذا اقتراح عملي . فقد تقصر الحكومات في تقديم تقارير وافية عما تملكه من المعدات الحربية ولكنها لا تستطيع ان تخفي الاموال المرصودة لها في ميزانيتها في البلدان البرلمانية

اما الطائفة الاخرى — بزعامة الولايات المتحدة — فتعارض في ذلك لان مقدرة المال على الشراء تختلف باختلاف البلدان

وقد فضلت اللجنة التمهيدية طريقة « تحديد الميزانية » على ان تكون المقابلة بين ما تنفقهُ الدولة الواحدة في سنوات متعاقبة، بدلاً من ان تكون المقابلة بين دولتين تختلف فيهما مقدرة المال على الشراء . ولا يعلم هل تسلّم الولايات المتحدة الاميركية بهذا التعديل او لا

هذه هي اهم المسائل التي تدور في المؤتمر ، اجلناها في هذا العدد من المقتطف تلخيصاً عن مقالات في « نيويورك تيمز » لتكون معواناً لقرائه على فهم الانباء الواردة من مؤتمر نزع السلاح

حرارة الارض والصحاري

في باطن الارض مصدر للحرارة لا ينفد ، ولا بدّ من ان تتمكن يوماً ما من استعمال الحرارة التي تحدث ينابيع المياه الساخنة ، بحفر آبار حتى نصل الى اعماق نجد عندها بخاراً ذا ضغط كافٍ لاستعماله في الآلات

ومتى ارتفع سعر الفحم ارتفاعاً فاحشاً تخترع آلات شمسية تجعل البلدان الصحراوية القاحلة مصدراً من مصادر الثروة العالمية . وحيث توجد منخفضات كبيرة على مقربة من البحر ، كما تجد في الصحراء الكبرى ، ومنخفض البحر الميت يسهل حفر ترع لجر مياه البحر اليها واستعمال سقوطها في توليد الكهربائية . والتبخر الشديد في بلاد صافية الاديم من سطح البحيرة التي تكوّن في المنخفض تحفظ مقدار هبوط الماء من الترعة اليها كافياً لتوليد القوة اللازمة . وينتج عن ذلك استخراج الملح وغيره من المواد والعناصر التي في ماء البحر مثل اليود والبروم والپوتاسيوم . وهذا هو الاساس الذي يقوم عليه مشروع منخفض القطارة الذي وضعهُ حسين بك سري

باب معرض يفتح بضوء كوكب

السماك الرامح ، نجم اصغر من القدر الاول في كوكبة العوّاء وهي من الصور الشمالية

وقد رأى علماء الكهربائية في الولايات المتحدة تسخير شعاع من نوره لفتح باب المعرض الاميركي العالمي المزمع اقامته في مدينة شيكاغو سنة ١٩٣٣ القادمة. والمعروف عند علماء الفلك ان السماك الرامح يبعد عنا مسافة تقدر باحدى وأربعين سنة نورية وقد جرب تلسكوب مرصد يركيز الكاسر الذي قطر عدسته اربعون بوصة بولاية وسكنسن لرصد ذلك الكوكب فجعلوا في قاعدة المرقب بطارية كهرنورية حتى اذا مر طيف الكوكب امام عدسة المرقب المنتهي بالبطارية آنفة الذكر التقطت نوره حالاً فيولد فيها تياراً كهربائياً يقوّى ثم ينقل بالاسلاك الارضية الى مدينة شيكاغو حيث يستخدم لفتح باب المعرض واضاءة المصابيح الكهربائية التي فيه

الاشعة الكونية

جمع الاستاذ كمطن الاميركي استاذ الطبيعة في جامعة شيكاغو وأحد نائلي جائزة نوبل الطبيعية المال اللازم لرحلة علمية عالمية الغرض منها قياس قوة الاشعة الكونية في احوال مختلفة من الارتفاع والهبوط والحر والبرد والليل والنهار ؛ لعلّهُ يستطيع الوصول الى حقائق تمكن العلماء من معرفة طبيعتها : هل هي امواج كالضوء او ذرات دقيقة من قبيل الالكترونات وهل هي نتيجة لتكوّن العناصر أو لانحلال المادة في رحاب الفضاء

سياسة التربية والتعليم

تابع للمنشور في ص ٣١٧

بقي ان نعرف من هو المتعلم. ولمن توضع له سياسة التعليم؟ جوابنا على هذا — المتعلم هو التلميذ ما دام في المدرسة — اما جوابهم فالمتعلم هو الذي يتمتع بنصيبه في التعليم هو كل فرد من افراد الامة صبيها وشيخها . كبيرها وصغيرها. غنيها وفقيرها. كل من هؤلاء ينال نصيبهُ من التعليم بمختلف الوسائل التي تشرف عليها الحكومات أو تساعد على نشرها . فهناك لجان لالقاء المحاضرات للعمال تحت اشراف معهد الثقافة الدولية التابع لعصبة الامم. وهناك المعارض الدولية لعرض اعمال العمال الفنية فتمنحهم الجوائز المالية الثمينة وتشجعهم بكل وسائل التشجيع. كذلك طلبة الجامعات ينتشرون بين طبقات الشعب في المدن والقرى فيرشدونهم الى طرق الحياة الصحيحة الصحية . مستعينين بالسينما والصور والمكتبات المتنقلة والكتب والنشرات. كذلك في الحفلات العامة يعلمونهم الغناء والنظام والآداب العامة ودروس الوطنية ثم هناك الدراسة الليلية للجامعة المنظمة التي تقوم بها جمعية تعليم العمال والدروس التي يلقيها العلماء للناس في بيوتهم بالراديو ببرامج موضوعة بمنتهى النظام والاحكام فمن درس في التدبير المنزلي من ١٠—١١ صباحاً الى درس في اللغات من ٦—٧ مساء وهكذا — كل هذا غير الكتب والنشرات التي تقوم الحكومات بطبعها ونشرها بين الناس بلا مقابل . وتذاع خطب الامراء والسامة والمناظرات والمحاضرات العامة بالراديو ومكبرات الصوت في الاسواق والطرقات

الجزء الثالث من المجلد الثامنين

صفحة

٢٤٥ امور يجهلها العلم
٢٥٣ اموال التعويض وديون الحرب
٢٥٣ العلم وطبيعة الالوهية . لشارل مالك
٢٦٠ الشعر والعلم
٢٦١ المناخ ونشاط الانسان . للدكتور محمد شاهين باشا (مصورة)
٢٦٨ مهاتما غاندي . لاسماعيل مظهر (مصورة)
٢٧٥ مآثر العرب في الطبيعة . لقدري حافظ طوقان
٢٨٠ المجلس . للدكتور شريف عسيران (مصورة)
٢٨٧ الشرق الاقصى . عن برتراند رسل
٢٩٣ العلم والازمة العالمية
٢٩٨ الاتجاهات الحديثة في الآداب والفنون. لمعاوية نور (مصورة)
٣٠٣ اصل النظام الشمسي
٣٠٦ المذاهب الاجتماعية الحديثة . للمستر كيلند
٣١٢ سياسة التربية والتعليم في الخارج . للدكتور مظهر سعيد
٣١٨ الارستراطية والديمقراطية وتأثيرهما . لعلي ادهم
٣٢٣ علاقة التاريخ باللهجات العربية . للامير شكيب ارسلان
٣٢٨ مرهم الجرح (قصيدة) للاستاذ محمود بو الوفا
٣٣٢ تقاليد الزواج واصولها النفسية . لاحمد عطية الله
٣٣٦ الحضارة الفينيقية . للشيخ بولس مسعد
٣٤٢ مكتبة فريدة . لمحمد علي رفاعي (مصورة)
٣٤٦ حياة الفنان (قصيدة) لحسن كامل الصيرفي

٣٤٧ باب شؤون المرأة وتدبير المنزل • المرأة الالمانية في ميدان السياسة . كيف تعيش في صحة جيدة
٣٥٤ مكتبة المقتطف • تآليف المستشرقين وكتب في الادب الفرنسي . (البشروارس) مجلة الصليج . في المياه والحب . منابت الصهيونية
٣٤٣ باب الاخبار العلمية •

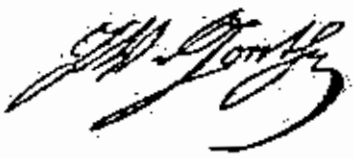

جوته

GOETHE